

## لبنان في حارة الخلف

هل يعقل أن تكون مصائر الشعوب وقفاً على مشيئة قلة من الافراد قدّر لهم ان يكونوا قيّمين على شؤونها؟ هل يعقل أن يكون مسار تاريخ امة من الامم رهناً بتفكير شخص من الاشخاص أو بسلوكه أو ، كما هو الامر في كثير من الحالات بمزاجه ؟

الامر يبدو لاول وهلة مستغرباً ولكنه هو الواقع ولو بدرجات متفاوتة بتفاوت الوزن الذي يكون لارادة الشعوب في النظام السياسي المطبق ، بمعنى ان تأثير الفرد على المسار والمصير يكون اضعف كلما كان وجه الديمقراطية في النظام ابرز ، ويكون اقوى كلما كان هذا الوجه اوهى .

وقد يكون هذا القول من باب تحصيل الحاصل أو لزوم ما لا يلزم أو تفسير الماء بعد الجهد بالماء . ذلك لان الديمقراطية هي تعريفاً نظام التعبير عن ارادة الشعب في ادارة شؤونه العامة ، فمن البديهي ان تكون ارادة الشعب هي الاكثر رجحاناً في تقرير مصيره إذا كان النظام اكثر ديمقراطية ، أي بعبارة اخرى اذا كان النظام يتيح مجالاً أوسع امام الشعب للتعبير عن ارادته . ولكن تسجيل هذه المسألة وربطها بواقعا يساعد في أي حال على جلاء الكثير من حقائق ماضيها وحاضرنا .

فمن نافل القول أن تاريخ فرنسا مثلاً كان غير ما نعرف لو لم يكن شارلمان أو لويس الرابع عشر أو نابليون أو حتى ديغول ، وتاريخ بريطانيا كان غير ما نعهد لو لم يكن الملك هنري الثامن أو الملكة اليزابيث الأولى أو كرومويل أو ربما تشرشل . كذلك الامر بالنسبة لستالين وتاريخ الاتحاد السوفياتي ، وبالنسبة لواشنطن أو لنكولن في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، وبالنسبة لسبارك أو هتلر في تاريخ المانيا ، وغاريبالدي أو موسوليني في تاريخ ايطاليا ، وفرانكو في تاريخ اسبانيا ، وكمال اتاتورك في تاريخ تركيا . وهذه الحقيقة تنطبق بطبيعة الحال على تاريخ كل الشعوب بلا استثناء . فتاريخ الهند كان يمكن ان يكون غير ما كان لولا المهاتما غاندي أو نهرو ، وكذلك تاريخ المملكة العربية السعودية وبالتالي الجزيرة العربية وسائر المحيط العربي لولا الملك عبد العزيز ابن سعود ، وكذلك ايضاً تاريخ ايران لولا الخميني . وكما كان تاريخ العرب يختلف عما كان من غير عمر ابن الخطاب أو علي بن ابي طالب أو صلاح الدين الايوبي . وهكذا ايضاً تاريخ مصر الحديث ومعه تاريخ العرب من غير جمال عبد الناصر أو ، ولو بمعنى سلمي ، من غير انور السادات .

وحتى في الديمقراطيات الغربية المعاصرة ، حيث يفترض أن تكون ارادة الشعب هي الغالبة على مسار الاحداث وليس مشيئة الافراد ، فإن حقبات معينة كثيراً ما تكون مطبوعة بميسم حاكمها . وقد يقال أن حاكم الحقبة ، أية حقبة ، في ظل الانظمة الديمقراطية ينبغي ألا ينظر إليه على أنه وليد صدفة تاريخية وإنما ، وبقدر ما تكون الديمقراطية حقيقية وفاعلة ، هو وليد الارادة الشعبية الغالبة ، فهو بهذا المعنى من صنعها وانعكاس لها ومعبر عنها . ولكن ندرّ ان كانت الممارسة الديمقراطية حقيقية وفاعلة بصفة مطلقة في بلد من البلدان ، ولذا يبقى للحاكم ، ملكاً كان أم رئيساً للجمهورية أم رئيساً للوزراء ، اثره الفردي البارز على مسار تاريخ شعبه .

ويبدو ان تطور الامم محكوم في مساره بقوتين متوازيتين : قوة الدفع من

القاعدة وقوة الجذب من الاعلى . ويكون لقوة الدفع من القاعدة فعلها بقدر ما يكون للديمقراطية الصحيحة سلطان ويكون للارادة الشعبية تالياً تأثيرها . ويكون لقوة الجذب من فوق فعلها بقدر ما تكون شخصية الحاكم هي الغالبة . من هنا فإن صورة التطور تبقى في اي مجتمع حصيلة الارجحية التي تكون لهذه القوة اولئك . فمن المفروض في المجتمعات الاكثر ديمقراطية وهي الاكثر تطوراً أن تكون الارجحية لقوة الدفع من الاسفل ويكون الحاكم إلى حد بعيد تجسيداً لارادة شعبه ، كما من المفروض في المجتمعات الاقل ديمقراطية وهي الاكثر تخلفاً أن تكون الارجحية لقوة الجذب من الاعلى بما يستطيع الحاكم أن يمارس من فعل ، وعندما يكون وزن الحاكم هو الحاسم فهو القائد التاريخي .

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : لماذا يا ترى يقترن غياب الديمقراطية بالتخلف ومن ثم بالعالم الثالث ؟ والجواب على هذا السؤال قد يجرنا إلى حديث طويل حول المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية للممارسة الديمقراطية ، ومنها ما تفتقر اليه مجتمعات العالم الثالث . حسبنا الاشارة هنا إلى نقطة ذات وجهين ، وهي ان السلطة في بلدان العالم الثالث يكاد الفشل المحقق يكون قدرها المحتوم نظراً لتعشش الفقر والجهل والبطالة في تلك البلدان ، وهي من العلامات الفارقة للتخلف النسبي الذي يطبع مجتمعات العالم الثالث . وهذا الواقع ، أي فقدان ظروف النجاح للسلطة اساساً ، جعل للمعارضة السياسية في بلدان العالم الثالث بوجه عام بريقاً خاصاً ، الامر الذي كثيراً ما يدفع السلطة في صراعها مع المعارضة إلى القضاء على الديمقراطية حتى لا يبقى للمعارضة متسع للعمل . ثم أن هذا الواقع إياه ، أي فقدان ظروف النجاح للسلطة في مجتمعات العالم الثالث ، هو الذي يحدد بدول ذلك العالم في كثير من الاحيان إلى التركيز على علاقاتها الخارجية ، فتحاول أن تحقق فيها انتصارات ولو مصطنعة تعوض بها عن فشلها في تحقيق انجازات داخلية ، وكثيراً ما يجبرها هذا الواقع إلى افتعال احتكاكات حدودية مع الجوار تصرف

الانظار إلى الخارج عن سلبيات الحال الداخلية ولكنها أيضاً تفتح ابواباً جديدة لاستنزاف ما تملك تلك البلدان من طاقات محدودة في الجهد العسكري المهودور .

أين نحن في لبنان من كل هذا ؟

يبدو وكأنما في تاريخنا الحديث في حال من انعدام الوزن نتيجة غياب القوتين : فلم تكن ديمقراطيتنا فاعلة بحيث تبرز قوة الدفع من ارادة الشعب ولا كان لنا حظ من القيادات التاريخية بحيث تغطي قوة الجذب من الحكم والسلطة . وهكذا فلا كان دفع ولا كان جذب في تطوير النظام وإنما كانت هناك اندفاعة تلقائية نابعة من حيوية الفرد اللبناني ، وقد كان من شأنها تحقيق نمو باهر في القطاعات الخاصة فيما بقي القطاع العام ومع النظام متخلفاً ومتعثراً . تمت الصناعات وتكاثرت واتسعت قاعدة الانتاج الزراعي وتعاضم حجم قطاعات الخدمات كافة بما فيها النشاط المصرفي والتجارة والسياحة . كل ذلك وسط جو من الحرية الواسعة في شتى المجالات ، مما جعل لبنان مقصداً للمال والرجال من شتى الاقطار العربية التي لم يكن الاستقرار فيها أو الانفتاح بالقدر الذي تتطلبه المبادرة الفردية والاستثمارات الخاصة . وقد كان هذا الدفع من المال والرجال من الجوار العربي عامل ترخيم اضافي لعملية النمو التي كان ينعم بها لبنان على المستويات الخاصة .

كان ذلك النمو الذي تحقق بفضل المبادرة الفردية ظاهرة صحية وعافية لوانه تواكب مع نمو القطاع العام ودور الدولة في الاقتصاد الوطني ومن ثم في النظام والمجتمع . أما وقد بقيت الدولة متخلفة عن الركب فقد بدا وكأن ظاهرة النمو والازدهار تلك اقرب إلى الورم منها إلى العافية .

الحرية قيمة لا تقدر بثمن وهي غاية ما ينشد الانسان في ما يصبو اليه من رقي وتقدم ، لان فيها الكرامة وفيها تحقيق الذات . ولكن الحرية لا تكون عن الدولة وإنما تكون تحت جناح الدولة وفي اطار الضوابط التي تحتفظها وضمن حدود

التصرف التي تصون مصلحة المجتمع وتخدم اهدافه . اما في لبنان فقد وُجد الكثير من الحرية ، ولكن بعضها كان اقرب إلى الانفلات غير الهادف وبعضها اقرب إلى الاباحية سياسياً واقتصادياً واعلامياً ، منها إلى الممارسة المسؤولة ، وبالتالي لم يكن نورها كله برداً وسلاماً على لبنان المجتمع والوطن .

بدا خلال ايام الرخاء الذي نعم به لبنان ، وبصورة خاصة لأولئك الذين قطفوا ثمار ذلك الرخاء ، أن الدولة شر لا بد منه ، وكانت لبعضهم بمثابة الشر المطلق ، وكان الكثيرون يتصرفون على اساس أن ما تحقق لم يكن بفضل الدولة وإنما على الرغم منها ، وأن الخير كل الخير في ابتعادها عن حياة الناس افراداً وجماعات ، وأن مصلحة المجتمع هي من مصلحة الفرد وليس العكس وأن الفرد وبالتالي المجتمع هو في غنى عن الدولة إلى حد بعيد لا بل هو افضل حالاً بدونها . وان أنس لا أنس ما قاله احد رجال الاعمال الناجحين في محاضرة القاها في نادي متخرجي الجامعة الاميركية في بيروت اثر صدور قانون النقد والتسليف في العام ١٩٦٣ ، والذي تضمن نصوصاً تمهد لتنظيم العمل المصرفي في لبنان لأول مرة ، وقد جاء على لسانه بنبرة الواثق من نفسه والمترسمل على تجربة الرخاء التي اقترنت ببروز المبادرة الفردية وانزواء القطاع العام ، جاء على لسانه ما معناه أن الدولة ، اذا شاءت حقاً خدمة البلد فما عليها إلا أن تلزم حدود اللاتدخل في الاقتصاد الوطني وأن تبقي يدها مرفوعة عن شؤونه .

هذه الفلسفة تأصلت مع الوقت في نفوس الكثيرين وأمسست آياتها تظهر تلميحاً أو تصريحاً ، ضمناً أو عمداً ، في المواقف السياسية والبرامج الاقتصادية وحتى في التنظيمات الادارية ، فإذا سياسة الدولة هي سياسة اليد المرفوعة واذا ادارة الدولة هي ادارة اليد المرفوعة . ولكن الخلل في هذا الواقع لم يلبث ان ظهر للعيان في مختلف مجالات الحياة : في توزيع الثروة والدخل بين المناطق والفئات ، في بروز مخائق تعترض استمرار حركة النمو في القطاعات الخاصة من جراء قعود الدولة عن تطوير المرافق العامة على صعيد النقل والمواصلات والاتصالات

والطاقة وسائر الخدمات ، وفي انكشاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي على الازمات المتعاقبة من غير أن تكون هناك عين ساهرة تستبقها ويدفاعلة تعالجها ، وأهم من كل ذلك شيوع عقلية المبادرة الفردية إلى حد السيطرة على الساحة السياسية والحياة العامة .

هكذا غدت الممارسة السياسية كالممارسة الاقتصادية ، في ظل مفهوم الانفلات للحرية ، محكومة بمقاييس الفردية والدكاكين والنفعية . هكذا تكاثرت محترفو السياسة في لبنان وتناسلت التنظيمات الحزبية واستباح الكثير من العاملين في الشأن العام التعامل مع الجهات الخارجية أو الارتباط بها أو العمل لحسابها أو بالوكالة عنها .

هكذا أصبح لبنان يباهي ، إذا كان في الامر سبب للمباهاة ، بأنه يحتضن أوسع قاعدة من محترفي السياسة بين بلدان العالم ، ومنهم من يمارسها تصديراً واستيراداً بعقلية المبادرة الخاصة . تجول بطرفك فتجد حولك المئات ، لا بل الالوف ، من الذين لا عمل لهم ولا حرفة ولا اختصاص الا السياسة .

هكذا تحولت السياسة لدى الكثير إلى مصدر ارتزاق . وعندما يصبح العمل العام تجارة حرة ، لا رابط لها بولاء لنظام أو لدولة ، فسلام على المصير الوطني والمصلحة العامة ، وفي ذلك ادانة للنظام وللدولة وحجة ما بعدها حجة لضرورة التطوير والاصلاح للنظام وللدولة .

إذا كان الواقع اللبناني هو غير التخلف فهو أسوأ من التخلف ، وهو اخطر منه في أي حال على لبنان الوطن وعلى مصير الانسان فيه .

قلت يوماً ، في لحظة ابتئاس عميق امام ما يجري من مأس على ارض لبنان : انني اخشى على لبنان ولا اخشى على اللبناني . لم اكن اخشى على اللبناني الذي هجر وطنه سعياً وراء السلامة والرزق الحلال ، ولم اكن اخشى على اللبناني الذي احترق الارتزاق حتى من تدمير وطنه ، ولكن شتان بين

الابن . فمحترف لتجارة السياسية مرتزق منها يحدوني إلى القول اني احسنى  
على لبنان من اللبناني . أما مهاجر كريم يحفظ الود والثروة لوطنه فيبعث على  
الاطمئنان إلى ان هذا الوطن يستطيع أن يعول على بقية من الولاء والوفاء في  
إبنائه ، وبينهم من وفق إلى تكوين ثروات في الخارج يمكن أن توظف في إعادة  
بناء الاقتصاد اللبناني عندما يعود إلى هذا البلد آمنه واستقراره .

وإذا كان لبنان قد تميز عن الكثير من بلدان العالم الثالث بوتيرة النمو  
السريع الذي حققه عبر عقدين من الزمن قبل نشوب المحنة الكبرى على ارضه ،  
وبلغ في ما حققه مشارف الخروج من نفق التخلف إلى رحاب التطور والتقدم ،  
أو هكذا بدا على الاقل ، فإنه يجد نفسه اليوم مجدداً على باب نفق جديد من  
التدهور والتآكل يجعله في حال من التخلف لعله لم يشهد نظيره فيما مضى . فلقد  
كان من ضحايا المحنة الدامية التي اجتاحت لبنان عبر احدى عشرة سنة كل  
المستويات المتميزة التي كان يتمتع بها اللبناني ، بما فيها مستوى المعيشة ومستوى  
الثقافة ومستوى التربية ومستوى القيم والاخلاق وحتى مستوى الجدية . فاذا  
كان في الازدهار الذي كان ينعم به لبنان قبل الاحداث شيء من العافية وشيء من  
الورم ، فقد كانت الاحداث كفيلة بالقضاء على الورم والعافية معاً .

بيروت في ٢٧ / ١ / ١٩٨٦